اذا سألوا عن الجنس قالوا هذا نافع او صار مثلا واذا سألوا عن القدر قالوا كرب يؤخذ منه
وفيه اباحة المفتي بحسب التسائل بزيادة على ما له عنده اذا كان مما يحتاج اليه السائل ويحرم
كل مسكر سواء الخمر من عصير العنب او غيره قال المازري اجمع على ان عصير العنب قبل ان
يشتد حلال وعلى انه اذا اشتد وقذف بالزبد حرم قليله وكثيره ثم ان حصل له
تخلل بنفسه حل بالاجماع ايضا فوقع النظر في تبدل هذه الاحكام عند هذه الجمادات
فاشعر ذلك بارتباط بعضها ببعض وقد علل ان علة التحريم هو الاسكار فاقتضى ذلك ان
كل شراب وجد فيه الاسكار حرم قليله وكثيره وهذا الذي استنبطه المازري
ثبت عند ابي داود والنسائي وصححه ابن حبان عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما اسكر كثيره فقليله حرام وفي ذلك رد على الحواشي الفياسين بالطراد العلة فيحرم جميع الاشربة
المسكرة ويدل ذلك على الحكمة الثالثة والجمهور قالوا المظنر السبعة في قياس التبيذ
على الخمر بعلة الاسكار والاضطراب من اجل الاقتسة واوضحها والمقايسة التي في الخمر
توجد في النبيذ وقال الحنفية تنقيع التمر والزبيب وغيرهما من الاشربة اذا غلا واشتد
حرم ولا يحد شاربه حتى يسكر ولا يكفر مستحله واما الذي في ماء العنب فحرام ويكفر مستحله
لثبوت حرمته بدليل قطعي وقد ورد لفظ هذا الحديث ومعناه من طرق عن اكثر من ثلاثين
من الصحابة مضمونها ان المسكر لا يحل تناوله ويكفي ذلك في الرد على المخالف وقد قال
جابر حرمت الخمر يوم حرمت وما كان شراب الناس الا البسر والتمر وقال مالك تحرم
الخمر وما بالمدينة خمر من عنبة قال الحكمي

لنا خمر وليست خمر كرم ... ولكن من نتاج الباسقات
كرام في التماد هن طوكا ... وثمات ثمارها ايدي الجنات

قال ابن عبد البر اجمع اهل المدينة على ذلك قرنا بعد قرن وما اجمعوا عليه فهو الحق ثم اخرج من طريق
ابي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث عن يزيد بن ثابت قال اذا رايتنا اهل المدينة قد اجمعوا على شيء
فاعلم انه سنة وقال ابن عبد الرحمن هو الحق الذي لا شك فيه والحجة للجمهور فيما رواه
النسائي برجال ثقات عن ابن عباس مرفوعا حرمت الخمر قليلها وكثيرها والسكر من الشراب
لانه اختلف في وصله وانقطاعه وفي رفعه ووقفه وعلى تقدير صحته فقد رجح احمد
وغيره ان الرواية بلفظ المسكر بضم الميم وسكون السين لا السكر بضم السين والتحتانية
وعلى تقدير ثبوتها فهو حديث فرد والنظر محتمل فكيف يعارض عموم تلك الاحاديث
مع كثرتها وصحتها وهذا الحديث رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف عن مجي كالامام عن
مالك به مالك عن حميد بن قيس عن عطاء بن يسار مرسلا قال ابن عبد البر وكذا ابن شعبان
ان ابن القاسم اشتدره عن مالك فقال عن ابن وهب والذي عندنا في موطأ ابن القاسم مرسل
كالجماعة واما السند ابن وهب وحده عن مالك عن حميد عن عطاء عن ابن عباس ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى عن الخمير بضم الخاء المعجمة وفتح الموحدة وسكون التحتية وآخره راء
تبيذ التمر وقيل تبيذ الارز وبه جزم ابو عمر فعلى الاول فيها مسامرة وعلى غيره ما خر
قال مالك سألت حميد بن اسلم ما الخمير فقال هي الاسكركة بضم الفوقية وسكون الكاف

وكافيتي مثنوحتين بينهما الف ساكنة وآخره هاء وفي نسخة السكركة بفتح السين وسكون الكاف
الاولى وفتح الراء والكاف الثانية وبالهاء وفي الحديث ياكلوه والعصير اتخاذ ما يحرم بالاعجام فقال
ابو عبيد هي خرج من الشراب تتخذه الحبش من الذرة يسكر ويقال لها السكركة وفي الصحيحين
ان عمر خطب على المنبر فقال في خطبته انه قد نزل تحريم الخمر وهي من خمسة اشياء العنب
والتمر والحنطة والشعير والعسل والخمر ما خامر العقل فخطب بذلك بحضور الكبار الصحابة
ولم ينكر عليه احد فدله حكم الرفع لانه خبر صحابي شهد التنزيل وقد اخرج اصحاب السنن
الاربعة وصححه ابن حبان عن النعمان بن بشير قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول ان الخمر من العصير والزبيب والتمر والحنطة والشعير والذرة وهذا صريح في الرفع
وعد هم الخمسة لا شهارها اسما فيما منه وجعل ما في معناها مما يتخذ من الارز وغيره
خمرا اذ بقاء خامر العقل قال عن نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال في الجر في رواية لم ينبت عنها اي عن شربها حتى مات
وفي لفظ ثم اشعار بان تراخي التوبة لا يمنع قبولها لم يغرها بضم الحاء المهملة وكسر
الراء المخففة من الحرمان اي منع من شربها في الاخرة والسلم من طريق ابي ايوب عن نافع فمات
وهو مدمنها لم يشربها في الاخرة قال ابن العربي ظاهر الحديث انه لا يشربها في الجنة
وذلك لانه استعجل ما امر بتاخيره ووعد به فحرمه عند ميقاتها كالوارث اذا قتل مورثه
فانه يحرم ميراثه لاستعجاله وبهذا قال المغربي من الصحابة ومن العلماء وهو موضع احتمال
وتوقف واشكال والله اعلم كيف يكون الحال وقال القرطبي يقول بظاهره انه يحرم ذلك
وان دخل الجنة اذا لم يتب لاستحالة اخراج الله له في الاخرة وان كان ما حرمه عليه في الدنيا
وقد اخرج الطيالسي بسند صحيح وابن حبان والحاكم عن ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الاخرة واذا دخل الجنة البسها اهل الجنة وليس
هو قال فهذا نص صريح ان كان كله لم قوعا وان كانت الجملة الاخيرة مدرجة من كلام الراوي
فهو راوي الحديث واعلم بالحال ومثله لا يقال من قبل الراي وقيل ان الحديث موول على حرمانه
وقت تعذيبه في النار فاذا اخرج منها بالشفاعة او الرحمة العامة وادخل الجنة لم يحرم شيئا
منها لاخراجه حينئذ وهذا لا غرو ذلك ان حرمان شيء من ذلك المرهو في الجنة بعد عفوه ومؤاخذة
والجنة ليست بدار عقوبة ولا مؤاخذة فيها بوجه من الوجوه وهذا ضعيف يرده حديث ابي
سعيد والجواب عما قالوه انه لا يشتهي شيئا من ذلك كما لا يشتهي منه ليزنا من هو ارفع منه ولا يكون
ذلك في حقه عقوبة انتهى وقال ابن المنير معناه لا يدخلها ولا يشرب الخمر فيها الا ان يعفو الله
عنه كما في بقية الكبائر وهو في المشيئة قال المغربي خزاه في الاخرة انه يحرمها حرمانا دخول الجنة الا ان
عفا الله عنه قال وخاطر ان يدخلها بالعفو ثم لا يشرب فيها خمرا ولا استنهيها لنفسه وان علم
وجوده فيها ويدل لحديث ابي سعيد المذكور قول الحافظ وفصل بعض المتاخرين
بين من يشربها استحلالا فهو الذي لا يشربها اصلا لانه لا يدخل الجنة وبين من يشربها عالما
بتحريمها فهو محل الخلاف فيقبل انه الذي يحرم شربها مدة ولو طال تعذيبه ان عذب
والمعنى ان ذلك جزاؤه ان جوزي قال الحافظ اعدل ما قيل ان الفعل المذكور يقتضي

Copyright ... University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)